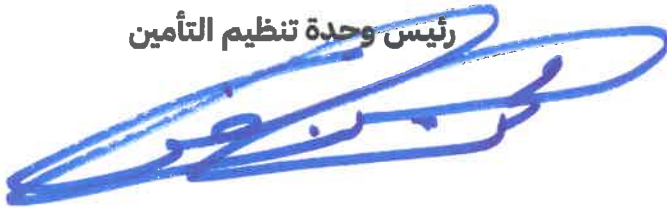


بموجب القانون رقم (125) لسنة 2019 في شأن تنظيم التأمين ولائحته التنفيذية وتعديلاتها وبموجب القانون رقم (106) لسنة 2013 في شأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ولائحته التنفيذية وتعديلاتها، ووفقاً للمتطلبات الرقابية وحرصاً من الوحدة على رفع مستوى الوعي والامتثال بالقوانين واللوائح والأنظمة والتعليمات ذات الصلة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومنع انتشار التسليح بما يتوافق مع أفضل الممارسات العالمية تم اعداد دليل ارشادي خاص في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لقطاع التأمين حيث يهدف الدليل لتقديم إرشادات خاصة في قطاع التأمين حول كيفية تحديد وتقييم وتخفيف مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسليح بما يتوافق مع المتطلبات والوشرات الصادرة من مجموعة العمل المالي (FATF) ويقدم هذا الدليل تدابير عملية تهدف إلى تعزيز ثقافة امتثال قوية لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب داخل قطاع التأمين.

لتحميل الدليل الدخول على موقع وحدة تنظيم التأمين www.iru.gov.kw والولوج الى قائمة مكتبة الملفات (النماذج الرسمية).

علماً بأن الالتزام بما يحتويه هذا الدليل سيكون محل متابعة من قبل وحدة تنظيم التأمين خلال مهام التفتيش، مع الأخذ بالاعتبار بأن عدم الالتزام بما تقدم يعرض الشركة للمساءلة القانونية بموجب أحكام القانون (125) لسنة 2019 في شأن تنظيم التأمين ولائحته التنفيذية وتعديلاتها والقانون رقم (106) لسنة 2013 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والقرارات والتعاميم الصادرة من الوحدة وذلك لاتخاذ كافة الاجراءات القانونية.

رئيس وحدة تنظيم التأمين



محمد سليمان العتيبي



صدر بتاريخ: 3/11/2025



وحدة تنظيم التأمين
Insurance Regulatory Unit

الدليل الإرشادي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لقطاع التأمين

مكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومنع انتشار التسليح



وحدة تنظيم التأمين
Insurance Regulatory Unit



جميع الحقوق محفوظة 2025 ©

لا يجوز القيام بنشر هذا الدليل أو إعادة إصداره أو ترجمته، كلياً أو جزئياً دون
الحصول على إذن كتابي من وحدة تنظيم التأمين

بريد إلكتروني: AMLCFT@iru.gov.kw





وحدة تنظيم التأمين
Insurance Regulatory Unit

المحتوى

4.....	<u>الغرض والنطاق</u>
5.....	<u>المخاطر المرتبطة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب في قطاع التأمين</u>
10.....	<u>النهج القائم على المخاطر</u>
11.....	<u>ضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لشركات التأمين</u>
11.....	<u>تقييم مخاطر الأعمال (BRA)</u>
18.....	<u>تقييم مخاطر العملاء</u>
20.....	<u>حوكمة وسياسات وإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب</u>
23.....	<u>العناية الواجبة بالعملاء</u>
27.....	<u>العناية الواجبة المعززة بالعميل</u>
31.....	<u>المتابعة المستمرة والإبلاغ عن العمليات المشبوهة</u>
35.....	<u>العقوبات المالية المستهدفة</u>
37.....	<u>حفظ السجلات</u>
39.....	<u>التدريب</u>



الغرض والنطاق

يهدف هذا الدليل الإرشادي إلى مساعدة شركات التأمين على فهم وتنفيذ التزاماتها بموجب قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (106) لسنة 2013 وتعديلاته («قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب») وقرار رقم (37) لسنة 2013 في دولة الكويت والقرار رقم (57) لسنة 2023 بشأن إصدار قواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في مجال التأمين. ويوفر هذا الدليل إرشادات خاصة بقطاع التأمين حول كيفية تحديد وتقييم وتخفيف مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسليح، وتنفيذ السياسات والإجراءات والضوابط الداخلية اللازمة للامتثال لمتطلبات القوانين واللوائح الرقابية وتوقعات الجهات الرقابية. كما يتماشى هذا الدليل مع أفضل الممارسات الدولية، بما في ذلك المعايير والإرشادات والمؤشرات الصادرة عن مجموعة العمل المالي (FATF)، إضافة إلى التوقعات الإشرافية لوحدة تنظيم التأمين. ويقدم هذا الدليل تدابير عملية تهدف إلى تعزيز ثقافة امتثال قوية لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب داخل قطاع التأمين. ولا تُعد التدابير أو الأمثلة الواردة فيه شاملة، كما لا يضع هذا الدليل قيودًا على الخطوات التي يمكن لشركات التأمين اتخاذها للوفاء بالتزاماتها القانونية. ومن خلال اتباع هذا الدليل، ستكون شركات التأمين أكثر قدرة على:

1. **تحديد وتقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل الانتشار الخاصة بقطاع التأمين، بما في ذلك العملاء عاليي المخاطر، والدول، وأنواع المعاملات .**
2. **تنفيذ إجراءات فعالة للعناية الواجبة بالعملاء (CDD) ، بما في ذلك تحديد المستفيدين الحقيقيين والتحقق من مصدر الأموال .**
3. **تحديد المعاملات المشبوهة والإبلاغ عنها إلى وحدة التحريات المالية الكويتية في الوقت المناسب .**
4. **تعزيز الضوابط الداخلية وأطر الامتثال لضمان الالتزام بقوانين مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والمتطلبات الرقابية .**
5. **رفع مستوى الوعي والتدريب بين الموظفين للكشف عن أنشطة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل الانتشار ومنعها داخل الشركة.**

تنطبق هذه الإرشادات على جميع شركات التأمين المرخصة والخاضعة لإشراف وحدة تنظيم التأمين.



المخاطر المرتبطة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب في قطاع التأمين

أظهرت نتائج التقييم الوطني للمخاطر في دولة الكويت (NRA2) أن قطاع التأمين مصنف ضمن فئة المخاطر المتوسطة إلى المنخفضة بشكل عام .

وكما ورد في التقارير الدولية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في قطاع التأمين، مثل تلك الصادرة عن مجموعة العمل المالي (FATF) والجمعية الدولية لمشرفي التأمين (IAIS) ، فإن أنواع التأمين لا تحمل جميعها نفس مستوى المخاطر الجوهرية التي قد تُستغل في عمليات غسل الأموال أو تمويل الإرهاب أو تمويل انتشار التسليح . وبشكل عام، تعتبر تأمينات الحياة وأنواع التأمين المرتبطة بالاستثمار أكثر عرضة للمخاطر مقارنة بغيرها من أنواع التأمين الأخرى. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن معايير مجموعة العمل المالي العالمية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تنطبق فقط على الجهات التي تقدم تأمينات الحياة والتأمينات الاستثمارية، ولا تشمل الأنواع الأخرى من التأمين .

وقد أقرت كل من مجموعة العمل المالي (FATF) والجمعية الدولية لمشرفي التأمين (IAIS) بأن مخاطر غسل الأموال المرتبطة بأنشطة تأمينات الحياة تُعد عمومًا أقل من تلك المرتبطة بالمنتجات المالية الأخرى التي تقدمها قطاعات مالية مختلفة مثل القطاع المصرفي أو خدمات تحويل الأموال (MVTs) . ويرجع ذلك إلى أن العديد من منتجات تأمينات الحياة تنفرد إلى المرونة الكافية التي قد تجعلها جذابة للمجرمين أو الجماعات الإجرامية لغرض غسل الأموال .

أما فيما يتعلق بتمويل الإرهاب، فيُفترض عمومًا أن الجماعات الإرهابية ليست لديها مصلحة كبيرة في استخدام تأمينات الحياة أو التأمينات الاستثمارية كوسيلة لتمويل أنشطتها، نظرًا لضعف مرونتها وتعقيد خصائصها .

ومع ذلك، تبقى هناك مخاطر متبقية بأن الأموال المستخدمة في شراء وثائق تأمينات الحياة قد تكون ناتجة عن جرائم، أو أن الأموال المسحوبة من عقود التأمين قد تُستخدم في تمويل الإرهاب. لذلك، من الضروري أن تقوم كل شركة تأمين بإجراء تقييم شامل لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل الانتشار، وخاصة تلك المرتبطة بمنتجات تأمينات الحياة والتأمينات الاستثمارية، وأن تصمم وتنفذ برنامج امتثال لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب يتناسب مع مستوى تلك المخاطر .

فيما يلي أمثلة على أهم عوامل المخاطر المرتبطة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب في قطاع التأمين، خاصة فيما يتعلق بتأمينات الحياة والتأمينات الاستثمارية، وذلك ضمن الفئات الأساسية التالية :



- I. المنتجات والخدمات
- II. مخاطر قنوات التوزيع
- III. مخاطر المعاملات
- IV. مخاطر العملاء
- V. المخاطر الجغرافية

يتعين على شركات التأمين إجراء تقييم شامل لمخاطر الأعمال لتحديد وتقييم المخاطر المرتبطة بأنشطتها ضمن كل فئة من هذه الفئات الأساسية. وترد تفاصيل إضافية حول هذه العملية في قسم تقييم مخاطر الأعمال.

عوامل مخاطر المنتجات والخدمات :

ترتبط مخاطر المنتجات والخدمات بأنواع وخصائص المنتجات والخدمات (مثل درجة السرية، وإمكانية الاستثمار والإيداع، وحجم وسرعة المعاملات، ومدة العقود، وغيرها) التي تقدمها الجهات العاملة في القطاع .
تُعتبر أنواع منتجات تأمينات الحياة الأكثر خطورة عادة تلك التي تتضمن مكونات استثمارية يمكن أن تكون جزءًا من تأمينات الحياة، مثل المنتجات ذات خصائص الادخار أو الاستثمار، ومنتجات تأمينات الحياة التي تتضمن الخصائص الموضحة في الشكل (1) أدناه. يمكن لمثل هذه المنتجات أن تتيح إمكانية إيداع وتحريك مبالغ مالية كبيرة، مما يجعلها أكثر ملاءمة للاستغلال من قبل المجرمين مقارنة بمنتجات التأمين التقليدية. على سبيل المثال، المنتجات التي تسمح بقبول مدفوعات ذات قيمة عالية جدًا أو غير محدودة (مثل وثيقة التأمين ذات القسط الواحد التي تتيح استثمار مبالغ مالية كبيرة دفعة واحدة)، أو تلك التي تسمح بعدد كبير من المدفوعات الصغيرة، تكون بطبيعتها أكثر جاذبية لغاسلي الأموال .

ويُعتقد أن مخاطر الاستغلال الإجرامي تزداد أيضًا عندما تُدار الاستثمارات الأساسية لمنتجات تأمينات الحياة من قبل العميل بدلاً من شركة التأمين، أو عندما تتضمن الاستثمارات هيكل معقدة مثل الصناديق الائتمانية. كما تكون المنتجات أكثر عرضة للاستغلال إذا كان يمكن استخدامها من قبل أطراف ثالثة. فعلى سبيل المثال، قد تزداد المخاطر عندما تبيع شركة التأمين منتجات قابلة للتحويل مثل الوثائق لحاملها، مما يجعل من الصعب تتبع العميل الأصلي أو الطرف النهائي الذي حصل على المنتج .

أما أنواع منتجات تأمينات الحياة البسيطة التي تقوم على مبدأ "منفعة الوفاة"، فتُعد منخفضة المخاطر نسبيًا، لأنها لا تُدفع إلا عند وقوع حدث حقيقي وطبيعي عادة على المدى الطويل مثل الوفاة أو التقاعد، مما يجعلها أقل سيولة وبالتالي أقل جاذبية للاستغلال لأغراض إجرامية. كما أن وثائق التأمين الجماعية، خصوصًا تلك الموجهة للشركات التي تقدم تأمينات حياة لموظفيها كجزء من حزمة المزايا (مثل خطط الادخار أو التقاعد)، تُعد شائعة جدًا في تأمينات الحياة ومن الصعب بطبيعتها استغلالها من قبل المجرمين أو الإرهابيين.



الشكل (1): المخاطر المتعلقة بمنتجات تأمينات الحياة كما وردت في التقارير الدولية (مجموعة العمل المالي FATF، وهيئة المصارف الأوروبية EBA، وجمعية متخصصي مكافحة غسل الأموال ACAMS)



عوامل مخاطر قنوات التوزيع:

تتعلق مخاطر قنوات التوزيع بخصائص قنوات تقديم الخدمات المستخدمة في القطاع، والتي قد تشمل: القدرة على تحديد هوية العملاء والتحقق منها بشكل موثوق من خلال إجراءات الانضمام عن بُعد أو الإلكترونية، أو المنتجات والخدمات التي تُقدَّم حصريًا عبر البريد، أو الهاتف، أو الإنترنت، أو استخدام الوسيط، أو الجهات المعروفة.

في قطاع التأمين على الحياة، تتمثل إحدى المخاطر ذات الصلة في هذا السياق في الوساطة في عمليات البيع من قبل وسطاء ووكلاء التأمين، مما يعني أن شركة التأمين نفسها غالبًا ما يكون لديها اتصال محدود أو معدوم مباشر مع العميل. وقد تختلف درجة التعرض لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بالوساطة بناءً على ما يلي:

- طبيعة وحجم ووضع الكيان الذي يعمل كوسيط؛
- هيكل الوسيط وموقعه الجغرافي (بما في ذلك النظام الرقابي المطبق على الوسطاء الأجانب)؛
- العلاقة أو الترتيبات بين الوسيط وشركة التأمين على الحياة، بما في ذلك طول سلسلة الوساطة؛
- ما إذا كانت مسؤوليات الوسطاء تشمل التعامل مع المدفوعات من العملاء، وطبيعة هذه المدفوعات مثل تكرارها، قيمتها، ونوعها (نقدًا، تحويل بنكي، إلخ).



تعرض شركات التأمين التي تعتمد على الوسطاء لإجراء العناية الواجبة بالعملاء الأساسيين نفسها لمخاطر أعلى من إساءة الاستخدام، ما لم تتخذ خطوات كافية للحفاظ على مستوى مناسب من الرقابة والاطمئنان ضمن هذا الترتيب. وينطبق الأمر ذاته على شركات التأمين التي تعتمد على وسطاء (أجانب) غير خاضعين لأنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحة تمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل، مما يخلق احتمالاً للتعرض لمخاطر جغرافية.

نوع آخر من مخاطر قنوات التوزيع التي قد يتعرض لها القطاع يتمثل في الانضمام عن بُعد للعملاء، حيث لا يوجد تفاعل مباشر وجهاً لوجه بين شركة التأمين (أو وسيطها) والعميل. وقد يؤثر ذلك في موثوقية تحديد هوية العملاء والتحقق منها من خلال إجراءات الانضمام عن بُعد أو الرقمية، مما يزيد من احتمالية بقاء العملاء أو المستفيدين الحقيقيين مجهولي الهوية. وتشمل الحالات الأقل خطورة تلك التي توجد فيها علاقة مباشرة مع العميل وتوزع فيها المنتجات أو الخدمات مباشرة من قبل شركة التأمين.

عوامل مخاطر المعاملات :

ترتبط مخاطر المعاملات بأنواع العمليات المالية التي تجريها الجهة أو القطاع ككل، بما في ذلك أشكال وسائل الدفع المستخدمة في تلك المعاملات. كما تختلف مخاطر إساءة الاستخدام في قطاع التأمين على الحياة بناءً على طرق الدفع المستخدمة بين شركات التأمين والعملاء. وقد ترتفع مخاطر إساءة الاستخدام عندما تقبل شركات التأمين المدفوعات النقدية أو أي وسائل دفع غير قابلة للتتبع مثل الشيكات المصرفية أو الأصول الافتراضية، أو عندما تقبل شركات التأمين مدفوعات متكررة خارج جدول الأقساط أو مواعيد الدفع المعتادة .

إلا أنه في دولة الكويت، تم حظر التعامل النقدي منذ عام 2023، كما لا يُسمح لقطاع التأمين بإجراء معاملات باستخدام الأصول الافتراضية. بالإضافة إلى ذلك، يُحظر على قطاع التأمين على الحياة تلقي أي مدفوعات مالية إلا من الشخص المؤمن عليه أو من أطراف تربطهم به علاقة مباشرة. وتُعد الحالات الأقل خطورة هي تلك التي يقوم فيها العملاء بالدفع مباشرة لشركة التأمين من حسابهم لدى بنك أو شركة أوراق مالية .

عوامل مخاطر العملاء :

تختلف مخاطر إساءة الاستخدام في قطاع التأمين على الحياة أيضاً بناءً على قاعدة العملاء والأسواق التي يخدمها مؤمنو الحياة، بما في ذلك الخصائص الجغرافية. وترتبط مخاطر العملاء بالمخاطر الناتجة عن خصائص قاعدة عملاء القطاع، بما في ذلك ما إذا كان العملاء أشخاصاً طبيعيين أو اعتباريين أو أشخاصاً يمثلون ترتيبات قانونية (مثل الوقف)، وأنواع الأنشطة التجارية التي يتم خدمتها، وأنواع القطاعات أو الصناعات التي ينشط فيها العملاء، وما إذا كان العملاء محليين أو أجانب، وما إذا كانت هناك فئات محددة من العملاء ذوي المخاطر العالية .

وفي سياق قطاع التأمين على الحياة، يشمل العملاء كلاً من حاملي الوثائق والمستفيدين منها . ومن الجدير بالذكر أن شركات التأمين على الحياة التي تربطها علاقات عمل مع أشخاص معرضين سياسياً (PEPS) أو أفراد ذوي ثروات عالية (HWNIS) أو أشخاص مرتبطين بدول عالية المخاطر، تُعرض نفسها لمستويات أعلى من المخاطر. بالإضافة إلى ذلك، مقارنةً بالعملاء من الأشخاص الطبيعيين، فإن وجود عملاء من الأشخاص الاعتباريين قد يُعرض شركات التأمين لمخاطر أعلى بسبب إمكانية بقاء المالكين المستفيدين مجهولي الهوية .



وحدة تنظيم التأمين
Insurance Regulatory Unit

عوامل المخاطر الجغرافية :

تأخذ المخاطر الجغرافية في الاعتبار ما إذا كان أي جزء من المعاملة أو العلاقة التجارية يتضمن دولة أو منطقة ذات تعرض أعلى لمخاطر غسل الأموال أو تمويل الإرهاب أو تمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل. وقد يشمل ذلك موقع العميل، أو المالك المستفيد، أو المستفيد النهائي، أو الوسيط، بالإضافة إلى مصدر أو وجهة الأقساط أو الأموال المشاركة في المعاملة . وقد تكون مخاطر غسل الأموال أو تمويل الإرهاب أو تمويل الانتشار أعلى إذا كانت الدولة :

- لديها تنظيم أو إنفاذ محدود لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل الانتشار
- خاضعة لعقوبات أو حظر أو قيود تجارية دولية
- تعاني من مستويات عالية من الفساد أو الجريمة المنظمة
- تؤوي جماعات إرهابية أو معروفة بتمويل النزاعات
- تمتلك بنية تحتية مالية محدودة وتعتمد بشكل كبير على النقد أو أنظمة التحويلات غير الرسمية مثل الحوالة.





وحدة تنظيم التأمين
Insurance Regulatory Unit

النهج القائم على المخاطر

تركز التوصية رقم (1) من معايير مجموعة العمل المالي (FATF) على تقييم المخاطر وتطبيق النهج القائم على المخاطر. ويُعد تطبيق النهج القائم على المخاطر محورًا أساسيًا في التنفيذ الفعال لالتزامات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل. وهو عملية ديناميكية تتضمن تحديد المخاطر وتقييمها والتخفيف منها، والمتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل الانتشار. ويتطلب ذلك فهمًا شاملاً من قطاع التأمين لطبيعة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل الانتشار التي تواجه دولة الكويت، وكذلك المخاطر التي يتعرض لها القطاع وشركات التأمين الفردية .

يتطلب النهج القائم على المخاطر تطوير إجراءات تتناسب مع مستوى المخاطر التي تم تقييمها. ويجب إخضاع المجالات ذات المخاطر الأعلى لإجراءات معززة يتم تحديدها من خلال تقييمات المخاطر. ويشمل ذلك تنفيذ تدابير مثل العناية الواجبة المعززة بالعملاء ومراقبة المعاملات. كما يجب إخضاع المجالات التي تم تحديدها على أنها عالية المخاطر، مثل فئات العملاء المحددة كالأشخاص المعرضين سياسياً أو الأفراد ذوي الثروات العالية أو أنواع معينة من المعاملات، لتدابير وضوابط معززة. ويضمن ذلك أن يتناسب مستوى التدقيق مع مستوى المخاطر المحددة .

يتميز النهج القائم على المخاطر بالمرونة ويجب أن يُصمم بما يتناسب مع حجم ونوع وتعقيد نشاط التأمين. ويُلاحظ أنه بغض النظر عن قوة وفعالية إطار الامتثال لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل الانتشار لدى شركة التأمين، لا يمكن القضاء على مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل الانتشار بشكل كامل. كما يجب على شركات التأمين أن تدرك أن تطبيق النهج القائم على المخاطر لا يُعد مبررًا لتجاهل بعض مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل الانتشار، ولا يُعفيها من اتخاذ تدابير معقولة ومتناسبة للتخفيف من تلك المخاطر، حتى في الحالات التي تُقِيم فيها المخاطر بأنها منخفضة .

وللمساعدة في فهم مدى تعرضها للمخاطر وتحديد المجالات ذات الأولوية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل الانتشار، يُطلب من شركات التأمين إجراء تقييم لمخاطر أعمال غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل الانتشار، لتحديد وتقييم المخاطر ضمن الفئات الأساسية للمخاطر.





ضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لشركات التأمين

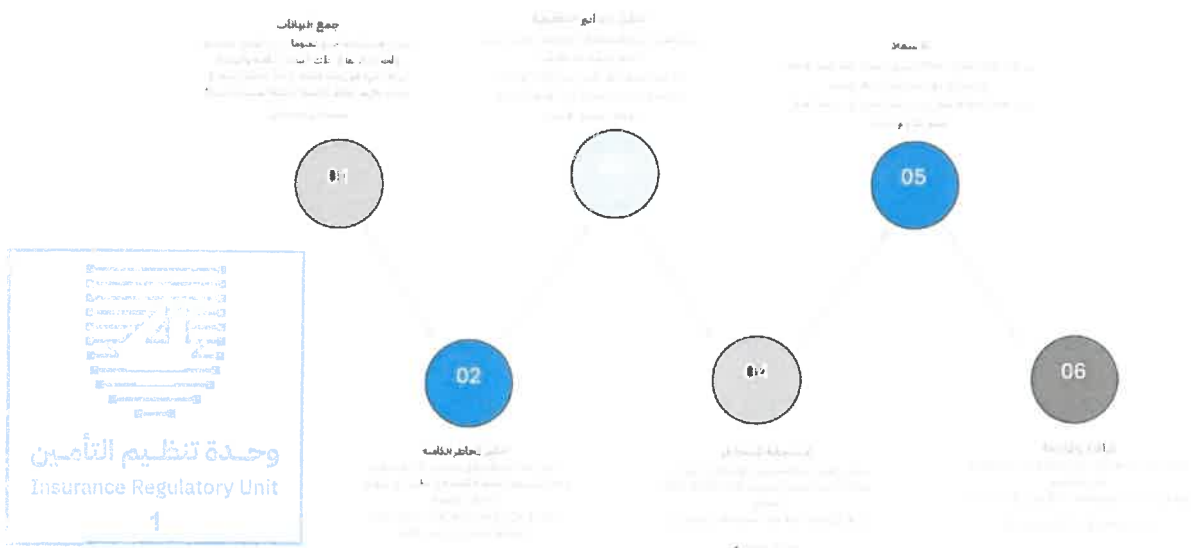
تقييم مخاطر الأعمال (BRA)

وفقاً للمادة (4) من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، تُلزم شركات التأمين بإجراء تقييم لمخاطر الأعمال. ويهدف هذا التقييم بشكل أساسي إلى تحديد وتقييم وفهم المخاطر المرتبطة بعمليات الشركة ومنتجاتها وخدماتها وعملياتها وتعرضها الجغرافي للمخاطر بطريقة منهجية. تمكّن هذه العملية الشركة من تقييم احتمالية وتأثير مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل الانتشار وغيرها من الجرائم المالية. ومن خلال إجراء تقييم شامل للمخاطر، يمكن للجهة تطوير وتنفيذ تدابير مناسبة للتخفيف من المخاطر، بما يضمن الامتثال للمتطلبات التنظيمية ويحافظ على نزاهتها وسمعتها. كما يدعم تقييم المخاطر عملية اتخاذ القرار المناسب، ويعزز أطر إدارة المخاطر، ويشجع على اتباع نهج استباقي في منع الجرائم المالية.

يتكون تقييم مخاطر الأعمال من عدة مراحل يجب على شركة التأمين تنفيذها، وتتمثل نتائج تقييم فعال لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل الانتشار في تصنيف المخاطر المحددة إلى فئات مختلفة مثل عالية، متوسطة، ومنخفضة، أو مزيج من هذه الفئات (مثل متوسطة-عالية أو متوسطة-منخفضة). ويسمح تقييم المخاطر الفعال لشركة التأمين باتخاذ قرارات إدارية مناسبة تتعلق بدرجة تقبل المخاطر، وتوزيع موارد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل الانتشار، وتطوير استراتيجيات التخفيف من المخاطر. وفي الحالات التي يتم فيها تحديد مخاطر مرتفعة، يجب على الشركات اتخاذ تدابير معززة للتقليل من هذه المخاطر.

ويُطلق على المخاطر التي تبقى بعد تنفيذ جميع التدابير بفعالية اسم "المخاطر المتبقية". ومهما كانت فعالية إطار الضوابط، يجب الإقرار بأن مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل الانتشار لا يمكن القضاء عليها تماماً، إذ ستظل بعض المخاطر قائمة نتيجة لعوامل خارجية وتهديدات متطورة وحدود في آليات الرقابة.

مراحل تقييم مخاطر الأعمال





يجب على شركات التأمين وضع وتوثيق منهجية واضحة ومبررة لتحديد كل من المخاطر الكامنة والمخاطر المتبقية. ويجب أن تكون هذه المنهجية :

- I. موثقة؛
- II. مصممة بما يتناسب مع ملف أعمال الشركة؛
- III. متناسبة مع حجم وتعقيد النشاط التجاري؛
- IV. متوافقة مع النهج القائم على المخاطر؛
- V. خاضعة للمراجعة والتحديث بشكل منتظم؛
- VI. متاحة للتفتيش من قبل مفتشي وحدة تنظيم التأمين

عند إجراء تقييمات المخاطر، ينبغي لشركات التأمين الرجوع إلى مصادر معلومات موثوقة وذات صلة لدعم فهمها لتهديدات ونقاط الضعف المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل الانتشار. وقد تشمل هذه المصادر:

الإرشادات الدولية، الأنماط والتقييمات الصادرة عن كل من مجموعة العمل المالي (FATF)، والجمعية الدولية لهيئات الإشراف على التأمين، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والأمم المتحدة، ومنظمة الشفافية الدولية .
المعلومات الصادرة عن الهيئات المهنية القطاعية .
القوائم السوداء، القوائم الرمادية، قوائم العقوبات .
تقييمات المخاطر الموضوعية التي تجريها الجهات الرقابية في دولة الكويت .
التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الكويت .
تقييمات المخاطر التي تجريها وحدة تنظيم التأمين والجهات المختصة الأخرى، بما في ذلك وحدة التحريات المالية
مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب الصادرة عن اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (اللجنة الوطنية) ولجنة تنفيذ قرارات مجلس الأمن (CTC).
التقييمات الوطنية للمخاطر في المناطق الأخرى المرتبطة بالنشاط التجاري .
التواصل مع الجهات الرقابية المختصة .
الإرشادات المنشورة من قبل وحدة تنظيم التأمين

المصادر
الخارجية عالية
المستوى
المتعلقة

بيانات العملاء: الأعداد، الأنواع، والمواقع
بيانات الملكية المستفيدة للعملاء
نتائج تحليل المعاملات غير العادية والمشبوهة
نتائج المدققين الداخليين أو الخارجيين
حجم المعاملات
نطاق المنتجات وخصائصها
تقارير من قسم الالتزام
مدى التعامل مع عملاء ينشطون في قطاعات أو صناعات عالية المخاطر
حجم الشركة
استخدام الأطراف الثالثة
مدى ممارسة الأعمال غير المباشرة (عن بُعد)

المصادر الداخلية
التشغيلية



وحدة تنظيم التأمين
Insurance Regulatory Unit

يجب على شركات التأمين التأكد من تطبيق عملية منهجية وموثقة عند دمج المصادر الخارجية في تقييمات المخاطر الخاصة بها، وأن تكون المعلومات المستخدمة حديثة وذات صلة ويتم مراجعتها بشكل دوري. كما يجب أن يأخذ تقييم مخاطر الأعمال في الاعتبار كلاً من المخاطر التشغيلية الحالية وتلك التي يُحتمل ظهورها في المستقبل القريب. يشمل ذلك تقييم الأثر المحتمل للمنتجات والخدمات الجديدة، وشرائح العملاء، والتطورات التكنولوجية قبل إطلاق هذه المنتجات أو التقنيات، وذلك وفقاً للمادة (11) من اللائحة التنفيذية.

تحليل المخاطر الجوهرية

عند إجراء تقييم مخاطر الأعمال، يجب على شركات التأمين تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل الانتشار التي تتعرض لها أعمالها تحديداً. ويتضمن ذلك تقييم الفئات الأساسية التالية من المخاطر:

- **مخاطر العملاء:** بناءً على خصائص قاعدة عملاء القطاع أو الكيان.
- **مخاطر المنتجات والخدمات:** بناءً على خصائص الخدمات والمنتجات التي يقدمها القطاع أو الكيان.
- **مخاطر المعاملات:** بناءً على طبيعة المعاملات التي يشارك فيها القطاع أو الكيان وطرق الدفع المستخدمة.
- **مخاطر قنوات التوزيع:** بناءً على القنوات التي يستخدمها القطاع أو الكيان للوصول إلى العملاء وتقديم منتجاته وخدماته.
- **المخاطر الجغرافية:** بناءً على الانتشار الجغرافي لعمليات القطاع أو الكيان.





أ) مخاطر الدولة أو المخاطر الجغرافية

تأخذ المخاطر الجغرافية في الاعتبار ما إذا كان أي جزء من المعاملة أو العلاقة التجارية يتضمن دولة أو منطقة ذات تعرض أعلى لمخاطر غسل الأموال أو تمويل الإرهاب أو تمويل انتشار التسليح .

أمثلة على عوامل المخاطر الجغرافية الأعلى والأدنى لغسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسليح:

مخاطر أقل	مخاطر أعلى
العميل أو المالك المستفيد أو المستفيد أو الوسيط لا تربطه صلات بدولة ذات لوائح أو إنفاذ محدود لإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.	العميل أو المستفيد الفعلي أو المستفيد أو الوسيط أو مصدر/وجهة الأموال لديه ارتباط بدولة ذات تنظيم أو إنفاذ محدود لإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
المعاملة لا تشمل ولاية قضائية عالية المخاطر.	مصدر أو وجهة الأقساط/الأموال المشاركة في المعاملة مرتبط بولاية قضائية عالية المخاطر، مثل تلك الخاضعة لعقوبات دولية أو الجريمة المنظمة أو ذات تنظيم محدود لإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
دولة لا تخضع لعقوبات دولية أو حظر أو قيود تجارية.	الدولة خاضعة لعقوبات دولية أو حظر أو قيود تجارية.
لا ترتبط الدولة بالفساد أو الجريمة المنظمة.	الدولة تتميز بمستوى عالي من الفساد أو بانتشار الجريمة المنظمة.
دولة غير مرتبطة بأنشطة إرهابية.	دولة تؤوي جماعات إرهابية أو معروفة بتمويل النزاعات.
دولة تتمتع بنظام مالي مستقر.	دولة تمتلك بنية تحتية مالية محدودة وتعتمد بشكل كبير على النقد أو على أنظمة الحوالة غير الرسمية مثل الحوالة.



ب) مخاطر العملاء

ترتبط مخاطر العملاء بالمخاطر الناتجة عن خصائص قاعدة عملاء القطاع. وفي سياق قطاع التأمين على الحياة، يشمل العملاء كلاً من حاملي وثائق التأمين والمستفيدين منها .

أمثلة على عوامل مخاطر العملاء الأعلى والأدنى المتعلقة بمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة:

مخاطر أعلى	مخاطر أقل
يتضمن أطرافاً ثالثة لإجراء أو استلام المدفوعات دون سبب تجاري مشروع.	لا توجد أطراف ثالثة مشاركة في العلاقة أو في تنفيذ المعاملات المتعلقة بالعميل.
يوجد نقص في المبرر الاقتصادي أو القانوني لطلب العميل نوع المنتج أو الخدمة المطلوبة.	يوجد مبرر واضح ومشروع لطلب المنتج أو الخدمة، يوضح الغرض التجاري أو الشخص من استخدامها بما يتماشى مع طبيعة نشاط العميل وأهدافه المعلنة.
يسعى إلى إخفاء هويته أو يتردد في الامتثال لمتطلبات اعرف عميلك أو متطلبات العناية الواجبة تجاه العميل.	تم تحديد هوية العميل والتحقق منها.
العميل كيان قانوني معقد ويصعب تحديد المالك المستفيد منه.	العميل شخص طبيعي أو كيان قانوني مدرج للتداول العام وله هيكل ملكية وسيطرة واضح.
يعمل العميل في قطاع عالي المخاطر، مثل الأنشطة التي تعتمد بشكل كبير على التعاملات النقدية أو القطاعات التي تتمتع بانكشاف دولي واسع.	يعمل العميل في قطاع منخفض المخاطر.
العميل هو شخص يشغل منصباً سياسياً بارزاً أو يرتبط ارتباطاً وثيقاً بشخص يشغل منصباً سياسياً بارزاً.	لا توجد للعميل أي صلات بشخص معرض سياسياً.
العميل مرتبط بتقارير أو أخبار سلبية في وسائل الإعلام، قد تشير إلى تورطه في أنشطة غير قانونية أو سلوكيات تضر بسمعته أو بالنزاهة المالية.	لا توجد أي صلات للعميل بأخبار أو وسائل إعلام سلبية.
العميل لديه روابط أو تعاملات مع ولايات قضائية عالية المخاطر، مثل الدول الخاضعة لعقوبات دولية أو المعروفة بضعف أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.	يقيم العميل في دولة عضو في مجموعة العمل المالي (FATF) وتخضع لتنظيم جيد، ولا توجد له أي صلات بولايات قضائية عالية المخاطر.



ج) مخاطر المنتجات والخدمات

يتم تقييم مخاطر المنتج من خلال تحديد مدى قابلية المنتج للاستغلال في غسل الأموال أو تمويل الإرهاب أو تمويل انتشار الأسلحة بناءً على تصميم المنتج. يجب تقييم مخاطر المنتج بشكل دوري وعند إجراء تغييرات جوهرية على عروض المنتجات، بما في ذلك تطوير منتجات أو خدمات أو تقنيات جديدة. تمثل مخاطر المنتج عاملاً مهماً في تحديد الأنشطة غير العادية .

أمثلة على عوامل مخاطر أعلى وأدنى لمخاطر غسل الأموال أو تمويل الإرهاب أو تمويل انتشار الأسلحة في المنتجات والخدمات:

مخاطر أعلى	مخاطر أقل
المنتجات المرتبطة بأداء أصل أساسي	المنتجات التي تجعل من السهل تحديد ما إذا كان يتم استخدام المنتج كما هو متوقع
المنتجات المعقدة التي تحتوي على حسابات استثمارية متعددة محتملة	المنتجات المباشرة مثل تلك التي تدفع مبلغاً مقطوعاً أو راتباً دورياً للمستفيد في حال، على سبيل المثال، الإصابة بمرض خطير أو الوفاة
المنتجات التي تسمح بقبول مدفوعات ذات قيمة عالية جداً أو غير محدودة	المعاشات الجماعية التي تشترك فيها الشركات لصالح الموظفين
المنتجات التي تسمح برد المبالغ إلى حسابات غير الحسابات التي صدرت منها الأموال الأصلية	المنتج الذي يسمح بالمعاملات فقط من العملاء الذين لديهم هوية، أو الذي تعود فيه جميع الأموال إلى العميل
المنتجات التي تسمح بالسحب الكامل أو الجزئي وبالاسترداد بسهولة في أي وقت	تصميم المنتج الذي لا يسمح بالسحب أو يتضمن رسوماً كبيرة أو عقوبات أخرى على السحب المبكر

د) مخاطر قنوات التوزيع

ترتبط مخاطر قنوات التوزيع بخصائص قنوات تقديم الخدمات المستخدمة في القطاع .

أمثلة على عوامل مخاطر أعلى وأدنى لمخاطر غسل الأموال و تمويل الإرهاب و تمويل انتشار التسليح المتعلقة بقنوات التوزيع

مخاطر أعلى	مخاطر أقل
الوسيط ليس مؤسسة خاضعة للرقابة في نطاق مكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب و تمويل انتشار التسليح	الوسيط يخضع لمتطلبات مكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب و تمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل
العميل يدفع للوسيط الذي يقوم بدوره بالدفع لشركة التأمين	العميل يدفع مباشرة لشركة التأمين
علاقات غير مباشرة، بما في ذلك إجراءات الانضمام والمبيعات	توجد علاقة مباشرة مع العميل، ويتم توزيع المنتجات والخدمات مباشرة من قبل شركة التأمين.

هـ) مخاطر المعاملات والتمويل

ترتبط المخاطر المتعلقة بالمعاملات بأنواع المعاملات أو التدفقات المالية التي تقوم بها الجهة أو القطاع ككل، بما في ذلك أشكال الدفع المستخدمة في هذه المعاملات. يجب على شركات التأمين ملاحظة أنه حتى عندما يبدو العميل أو المنتج منخفض المخاطر، فإن استخدام أساليب تمويل غير عادية أو معقدة قد يشير إلى محاولات لإخفاء مصدر الأموال .

أمثلة على مخاطر المعاملات والتمويل الأعلى والأدنى لمخاطر غسل الأموال أو تمويل الإرهاب أو تمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل:

مخاطر أعلى	مخاطر أقل
التحويلات إلى حسابات غير الحساب الأصلي للمصدر، وخاصة الحسابات الموجودة في ولايات قضائية عالية المخاطر	تدفق جميع الأموال مرة أخرى إلى العميل
تغيير كبير وغير متوقع وغير مبرر في النشاط المعتاد للعميل، مثل عمليات الاستسلام المبكر أو السحب أو إيداع أموال غير متوقع .	أنماط المعاملات منتظمة وتتوافق مع النشاط المتوقع للعميل
يتم استلام الدفعة من طرف ثالث، وخاصة إذا كان هذا الطرف غير معروف أو لديه روابط مع ولاية قضائية عالية المخاطر	العملاء الذين يسددون المدفوعات لشركة التأمين مباشرة من حساباتهم لدى بنك أو شركة أوراق مالية.
أشكال الدفع غير القابلة للتتبع	المدفوعات التي تتم بسجلات مصرفية موثقة.

يجب تقييم كل من فئات المخاطر هذه بناءً على السياق المحدد لنشاط شركة التأمين. وينبغي توثيق تقييم مخاطر الأعمال بوضوح، ومراجعتها بانتظام، واستخدامه لتوجيه الضوابط الداخلية، وإجراءات العناية الواجبة بالعملاء، وعمليات المراقبة بما يتماشى مع منهج قائم على المخاطر.

تقييم مخاطر العملاء

يُعد تقييم مخاطر العملاء جزءاً أساسياً من النهج القائم على المخاطر، ولا ينبغي الخلط بينه وبين تقييم مخاطر الأعمال (الذي يحدد مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسليح التي تتعرض لها الشركة ككل بناءً على أنشطتها). يهدف تقييم مخاطر العملاء إلى تحديد المخاطر التي يشكلها كل عميل على حدة (سواء كان فرداً أو شخصاً اعتبارياً) على الشركة .

يجب على شركات التأمين تحديد وإدارة المخاطر الناشئة عن علاقات العملاء، خاصةً مع العملاء ذوي المخاطر العالية. ويساعد تقييم مخاطر العملاء الواضح والمصنف بدقة في تصنيف العملاء حسب مستوى المخاطر وتطبيق التدابير المناسبة لتقليل تلك المخاطر. وعند تقييم مخاطر العميل أو علاقة العمل، ينبغي على شركات التأمين تحليل العملاء استناداً إلى عوامل المخاطر المحددة من أجل التوصل إلى تصنيف للمخاطر، ويمكنها استخدام منهجيات مختلفة لتحقيق هذا التصنيف اعتماداً على طبيعة وحجم أعمالها والمخاطر المرتبطة بها .

تشمل عوامل المخاطر الرئيسية في تقييم مخاطر العملاء ما يلي :

- **المخاطر الجغرافية:** العملاء المرتبطون بدول عالية المخاطر (مثل الجنسية أو الإقامة أو النشاط التجاري) قد يشكلون مخاطر أكبر لغسل الأموال أو تمويل الإرهاب أو انتشار التسليح .
- **مخاطر العميل:** العملاء مثل الأشخاص المعرضين سياسياً (PEPs) أو الأفراد ذوي الثروات العالية غالباً ما يتطلبون تدقيقاً معززاً .
- **مخاطر المنتج:** المنتجات الأكثر عرضة لإساءة الاستخدام في غسل الأموال أو تمويل الإرهاب .
- **مخاطر المعاملات:** المدفوعات من أطراف ثالثة، وطرق الدفع المجهولة أو غير القابلة للتتبع .
- **مخاطر قناة التوزيع:** استخدام أطراف ثالثة أو التعامل غير المباشر (عن بُعد).

من خلال تصنيف مخاطر العملاء بشكل فعال، يمكن لشركات التأمين تركيز الموارد على العملاء ذوي المخاطر العالية وتطبيق الضوابط المناسبة للتخفيف من التهديدات المحتملة لغسل الأموال أو تمويل الإرهاب أو انتشار التسليح. ويخضع ملف مخاطر العميل المتعلقة بغسل الأموال أو تمويل الإرهاب أو انتشار التسليح للمراجعة المستمرة وقد يتغير نتيجة لعوامل معينة. يعتمد مستوى ونوع العناية الواجبة التي يجب أن تطبقها شركة التأمين دائماً على الحالة المحددة وعوامل المخاطر التي تم تحديدها. واستناداً إلى ملف المخاطر، ينبغي على شركات التأمين تنفيذ العناية الواجبة المستمرة لعلاقاتها التجارية، لضمان أن تكون المعاملات المنفذة متسقة مع المعلومات المتوفرة لديها عن العميل، ونوع النشاط الذي يزاوله، والمخاطر التي ينطوي عليها، ومصدر أمواله عند الاقتضاء.





أمثلة على أنواع العملاء ذوي المخاطر العالية	
الأفراد الذين يشغلون أو سبق أن شغلوا مناصب عامة بارزة (مثل رؤساء الدول، الوزراء، القضاة، القادة العسكريين)، بما في ذلك أفراد عائلاتهم والمقررين منهم . يُعد الأشخاص المعرضون سياسياً أكثر عرضة للمخاطر بسبب الاحتمال القائم لإساءة استخدام الأموال العامة أو النفوذ.	الأشخاص المعرضون سياسياً (PEPs)
العملاء الذين يعملون من ولايات قضائية معروفة بمستويات عالية من مخاطر غسل الأموال أو تمويل الإرهاب أو تمويل انتشار التسليح، أو التي تتميز بقوانين السرية أو ضعف الالتزام بمتطلبات مكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحة تمويل انتشار التسليح . العملاء الذين ليست لديهم صلة تجارية أو اقتصادية واضحة مع الدولة التي تعمل فيها شركة التأمين، والذين يمكن تلبية احتياجاتهم بشكل أفضل في ولاية قضائية أخرى.	العملاء غير المقيمين وعبر الحدود
المعاملات التي تتضمن وسائل دفع غير قابلة للتتبع، أو مدفوعات من أطراف ثالثة، أو مدفوعات تتم عبر حسابات خارجية أو غير ذات صلة.	العملاء الذين يستخدمون طرق دفع غير اعتيادية
العملاء الذين يتجنبون التفاعل المباشر وجهاً لوجه، أو يستخدمون المحامين أو المستشارين الماليين أو الوسطاء لإجراء المعاملات الروتينية، أو يرفضون الإفصاح عن المستفيدين الفعليين . استخدام أطراف ثالثة دون مبرر واضح.	العملاء الذين يسعون إلى إخفاء هويتهم أو يستخدمون وسطاء
على سبيل المثال: الأنشطة التجارية التي تعتمد بشكل كبير على المعاملات النقدية، أو الصناعات ذات الانفتاح الدولي الكبير مثل (العقارات، البناء والتشييد، السياحة والضيافة، تجارة السيارات، وتجارة الأعمال الفنية والآثار)	العملاء المشاركون في أنشطة عالية المخاطر
الكيانات القانونية التي تمتلك هيكلًا معقدًا من طبقات الملكية المتعددة، وخاصة تلك المسجلة في المراكز المالية الخارجية أو في ولايات الاختصاص التي تعتمد نظام الصناديق الائتمانية (Trusts). الكيانات التي ترفض أو تعجز عن الإفصاح بوضوح عن المستفيدين الفعليين أو القائمين بالسيطرة عليها.	العملاء الذين يمتلكون هياكل ملكية معقدة أو غير شفافة.
أي كيان أو شخص مدرج في قوائم العقوبات الصادرة عن الأمم المتحدة أو القوائم المحلية . المعاملات التي تتضمن سلعاً أو مدفوعات مرتبطة بأقاليم خاضعة لحظر أو قيود تجارية.	العملاء القادمون من، أو المرتبطون بدول خاضعة للعقوبات أو مصنفة كدول عالية المخاطر.





حوكمة وسياسات وإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

وفقاً للمادة (10) من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، يتعين على شركات التأمين تعيين مراقب التزام يكون مسؤولاً عن الإشراف على تنفيذ وفعالية برنامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحة تمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل الخاص بالجهة .

يجب على شركة التأمين التأكد من أن مراقب الالتزام المعين :

- لديه وصول كامل وفي الوقت المناسب ودون قيود إلى جميع السجلات والبيانات والأنظمة ذات الصلة اللازمة لأداء مهامه المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحة تمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل بفعالية؛
- يتم تزويده بالموارد الكافية، بما في ذلك الوقت والدعم من الموظفين وإمكانية الوصول إلى التدريب، لأداء مهامه.
- يتلقى التعاون الكامل من جميع الموظفين، بما في ذلك المالك والإدارة العليا، في الوفاء بالالتزامات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحة تمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل؛
- يملك المعرفة والخبرة اللازمة، بما في ذلك الفهم الواضح للالتزامات المتعلقة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحة تمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل المطبقة على شركة التأمين وموظفيها؛
- يقدم تقاريره مباشرة إلى المالك أو الإدارة العليا ويتمتع بإمكانية الوصول المنتظم والتواصل مع مجلس الإدارة أو الهيئة الإدارية .

يكون مراقب الالتزام مسؤولاً عن ضمان جودة وقوة وفعالية برنامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحة تمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل الخاص بالجهة، بما في ذلك مراجعة وفحص وتقديم تقارير العمليات المشبوهة. كما تقع على عاتقه مسؤولية المساهمة في إنشاء ثقافة امتثال قوية وفعالة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب داخل الكيان والحفاظ عليها. تشمل هذه المسؤولية التعاون مع الإدارة العليا وأصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين لضمان أن موظفي المنشأة مؤهلون تأهيلاً جيداً، ومدربون تدريباً كافياً، ومجهزون بالأدوات المناسبة، ومدركون تماماً لمسؤولياتهم في مواجهة التهديدات الناجمة عن غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل، كما يجب أن يتمتع مراقب الالتزام بالصلاحيات اللازمة للطعن في القرارات، وتصعيد المخاوف، وضمان معالجة مخاطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحة تمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل بشكل مناسب وفقاً لنهج قائم على المخاطر.

يجب على شركات التأمين وضع وتنفيذ سياسات وإجراءات وضوابط داخلية موثقة لضمان فهم جميع الموظفين المعنيين والتزامهم بالتزاماتهم القانونية بموجب القوانين واللوائح المعمول بها الخاصة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب .

يجب أن تكون هذه السياسات والإجراءات :

- معتمدة من الإدارة العليا (أو من المالك في حالة المؤسسات الفردية)؛
- متناسبة مع حجم وتعقيد النشاط التجاري؛
- خاضعة للمراجعة والتحديث بشكل منتظم استجابةً للتغيرات في بيئة المخاطر أو المتطلبات الرقابية.





وحدة تنظيم التأمين
Insurance Regulatory Unit

المتطلبات الدنيا لمحتوى سياسات وإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
يجب على شركات التأمين التأكد من أن سياساتها وإجراءاتها المكتوبة تتناول العناصر الأساسية التالية :

1. النهج القائم على المخاطر (RBA)

- توضيح كيفية قيام شركة التأمين بتحديد وتقييم وإدارة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل .
- توثيق عوامل المخاطر التي يتم أخذها في الاعتبار (مثل مخاطر العميل، المنتج، الموقع الجغرافي، المعاملة، وقنوات التوزيع)

2. تقييم مخاطر العميل

- وجود عملية موثقة لتقييم مخاطر العميل .
- أخذ مؤشرات المخاطر في الاعتبار عند تحديد فئة المخاطر الخاصة بكل عميل .

3. إجراءات العناية الواجبة بالعميل (CDD)

- وضع إجراءات لتحديد هوية العملاء والمستفيدين الحقيقيين والتحقق منهم .
- تحديد متطلبات العناية الواجبة للأفراد والأشخاص الاعتباريين والوكلاء الذين يتصرفون نيابة عن الغير .

4. العناية الواجبة المعززة (EDD)

- تحديد مؤشرات وسيناريوهات المخاطر العالية التي تستوجب تطبيق العناية الواجبة المعززة .
- تحديد طبيعة ومدى الإجراءات الإضافية الواجب اتخاذها، بما في ذلك الحصول على موافقة الإدارة العليا وتعزيز المراقبة .

5. تحديد وإدارة الأشخاص المعرضين سياسياً (PEPs)

- وضع معايير لتحديد الأشخاص المعرضين سياسياً المحليين والأجانب، بمن فيهم المقربون وأفراد العائلة .
- تحديد إجراءات معالجة المخاطر ومتطلبات التوثيق الخاصة بهم .

6. إدارة العملاء ذوي المخاطر العالية

- تحديد الخطوات الواجب اتباعها عند تصنيف العميل على أنه عالي المخاطر .
- اشتراط مراجعة وموافقة الإدارة العليا قبل إنشاء أو الاستمرار في العلاقة التجارية .

7. الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة (STR)

- وضع إجراءات داخلية لاكتشاف وتصعيد والإبلاغ عن المعاملات أو المحاولات المشبوهة .
- تحديد متطلبات التوثيق والسرية بما يتماشى مع القوانين المحلية .



8. العقوبات المالية المستهدفة (TFS)

- وضع تدابير للفحص مقابل قوائم العقوبات (مثل الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي، مكتب مراقبة الأصول الأجنبية
- تجميد الأصول فوراً والإبلاغ عن التطابقات إلى وحدة تنظيم التأمين .
- تحديد وتيرة وطريقة تحديث قوائم العقوبات .

9. الاحتفاظ بالسجلات

- تحديد قائمة بالمعلومات والوثائق التي يتعين على شركة التأمين الاحتفاظ بها .

هيكل وغرض وثائق الامتثال

من أجل تعزيز الوضوح والمساءلة، يجب على شركات التأمين التمييز بين السياسات والإجراءات والضوابط:

السياسات :	هي بيانات واضحة وبسيطة على مستوى عالٍ، تكون موحدة عبر المؤسسة بأكملها، وتحدد " القيادة من الأعلى".
الإجراءات :	ترجمة سياسات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب إلى ممارسات مقبولة وقابلة للتطبيق، وتكليف أصحاب المصلحة بمسؤولياتهم الخاصة.
الضوابط :	الأنظمة والأدوات والتقنيات الداخلية التي تستخدمها الجهة لضمان أن برنامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب فعال ويعمل كما هو مخطط له.

التنفيذ والتوعية

- يجب إتاحة السياسات والإجراءات لجميع الموظفين المعنيين .
- يجب على شركات التأمين ضمان التدريب المستمر والتواصل الدائم لدعم فهم الموظفين والامتثال للمتطلبات .
- يكون مراقب الالتزام مسؤولاً عن الإشراف على تنفيذ الإطار وتطبيقه، وضمان توافقه مع المخاطر المتغيرة والمتطلبات القانونية المستجدة.



العناية الواجبة بالعملاء

في سياق قطاع التأمين على الحياة، يشمل العملاء كلاً من حاملي الوثائق والمستفيدين. بالنسبة لتأمينات الحياة الفردية العادية (الإعاقة، منفعة الوفاة، إلخ) أو تأمينات الحياة القائمة على الاستثمار، يمكن أن يكون المستفيد هو نفس الشخص حامل الوثيقة (أو ورثته في حال صرف التعويض عند الوفاة)، أو شخصاً آخر مرتبطاً بحامل الوثيقة وفقاً لاتفاق مع شركة التأمين. لا يكون جميع المستفيدين معروفين في بداية فترة الوثيقة، حيث يمكن تعيين فئة مثل "الورثة الشرعيين"، ولكن سيتم تحديدهم في أقصى حد عند التحضير لصرف التعويض. بالنسبة لتأمينات الحياة الجماعية، يكون حامل الوثيقة هو الشركة (شخص اعتباري) التي تبرم عقد التأمين فيما يتعلق بموظفيها، والمستفيدون النهائيون هم الموظفون (أشخاص طبيعيون) الذين يتلقون التعويض في ظروف محددة (عند الإصابة بمرض طويل الأمد أو إعاقة)، أو أقاربهم عند وفاة الموظف.

يجب على شركة التأمين استخدام نتائج تقييم مخاطر الأعمال وتقييم مخاطر العملاء لتحديد مدى الإجراءات المطلوبة لأغراض العناية الواجبة بالعملاء. وتُعد العناية الواجبة بالعملاء عنصراً أساسياً في برامج الامتثال لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحة تمويل الانتشار في شركة التأمين.

مستويات العناية الواجبة



تنص المادة 5 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على إلزام شركات التأمين بتحديد هوية جميع العملاء والتحقق منها.

تتكون عملية العناية الواجبة بالعملاء من مرحلتين رئيسيتين

1. تتضمن الخطوة الأولى جمع تفاصيل محددة من العميل، والتي ستختلف بناءً على نوع العميل وما إذا كانت العناية الواجبة المبسطة أو العادية أو المعززة مطلوبة، كما هو موضح أدناه .
2. تتطلب الخطوة الثانية التحقق من المعلومات التي تم الحصول عليها، مع التأكد من اتخاذ التدابير المناسبة لتأكيد دقتها. تعتمد درجة عمق عملية التحقق على مستوى المخاطر المرتبطة بالعميل أو المعاملة. بالنسبة للعملاء منخفضي المخاطر، قد تكون إجراءات التحقق أقل شمولاً، بينما بالنسبة للعملاء أو المعاملات أو الظروف عالية المخاطر، يجب تنفيذ عملية تحقق أكثر صرامة وشمولاً لتقليل من المخاطر المحتملة بفعالية .



وحدة تنظيم التأمين
Insurance Regulatory Unit

عملية العناية الواجبة بالعملاء بخطوة

يجب على مقدمي خدمات التأمين تطبيق تدابير العناية الواجبة بالعملاء وفقاً لالتزامات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحة تمويل الانتشار.

توضح الخطوات أدناه متى وكيف يجب تطبيق العناية الواجبة بالعملاء (CDD):

الخطوة 1: تحديد متى تكون العناية الواجبة بالعملاء مطلوبة

يجب تنفيذ العناية الواجبة بالعملاء في الحالات التالية :

- قبل إنشاء علاقة عمل (أي المعاملات المستمرة أو المتكررة)
- عند وجود اشتباه في غسل الأموال أو تمويل الإرهاب .
- عند وجود شك في دقة أو اكتمال أو كفاية المعلومات التي تم الحصول عليها مسبقاً عن العميل .

الخطوة 2: تحديد طبيعة العلاقة مع العميل

تشير علاقة العمل في سياق شركة التأمين إلى أي تعامل تجاري مستمر يتجاوز معاملة واحدة أو معاملة معزولة. يجب على شركات التأمين تحديد ما إذا كان التعامل عرضياً أو مستمراً .

الخطوة 3: جمع معلومات تعريف العميل

بالنسبة للأشخاص الطبيعيين، يجب على شركات التأمين جمع المعلومات التالية :

- الاسم الكامل .
- العنوان السكني (بما في ذلك بلد الإقامة)
- تاريخ الميلاد .
- بلد الجنسية .

التحقق: استخدام بطاقة هوية حكومية سارية تحتوي على صورة شخصية وتُظهر الاسم والعنوان السكني أو تاريخ الميلاد .

بالنسبة للأشخاص الاعتباريين أو الترتيبات القانونية، تلتزم شركات التأمين بتحديد والتحقق من هوية جميع المستفيدين الحقيقيين الذين يمتلكون أو يسيطرون على 25٪ أو أكثر من الكيان. يجب أن يكون المستفيد الحقيقي شخصاً طبيعياً. وفي هذا الصدد، يجب على الكيانات جمع المعلومات التالية :

- الاسم القانوني الكامل للكيان
- رقم التسجيل (إن وجد)
- العنوان المسجل وعنوان العمل (إذا كان مختلفاً)
- أسماء جميع المدراء التنفيذيين (مثل الرئيس التنفيذي، المدير المالي، مدير العمليات)
- أسماء الأفراد الذين يمتلكون أو يسيطرون على 25٪ أو أكثر من الكيان .



التحقق :

- الحصول على مستندات من مصادر مستقلة وموثوقة مثل سجلات الشركات أو الوثائق المصدقة أو التراخيص .
- استخدام البيانات العامة للشركات المعروفة والمثبتة، عند الاقتضاء .

الخطوة 4: فهم الملكية والسيطرة في حالة الكيانات القانونية أو الترتيبات القانونية

- إذا لم يمتلك أي فرد نسبة 25% أو أكثر من الملكية، يجب على شركة التأمين فهم هيكل الملكية والسيطرة .
- يشمل ذلك تحديد من يمارس السيطرة الفعلية وتوثيق ترتيبات الحوكمة .
- في حال عدم إمكانية تحديد المستفيد الحقيقي، يتعين على الكيانات تحديد والتحقق من هوية الشخص أو الأشخاص الذين يشغلون المناصب الإدارية العليا في الشركة، ويجب استخدام هذا الخيار كحل أخير فقط .

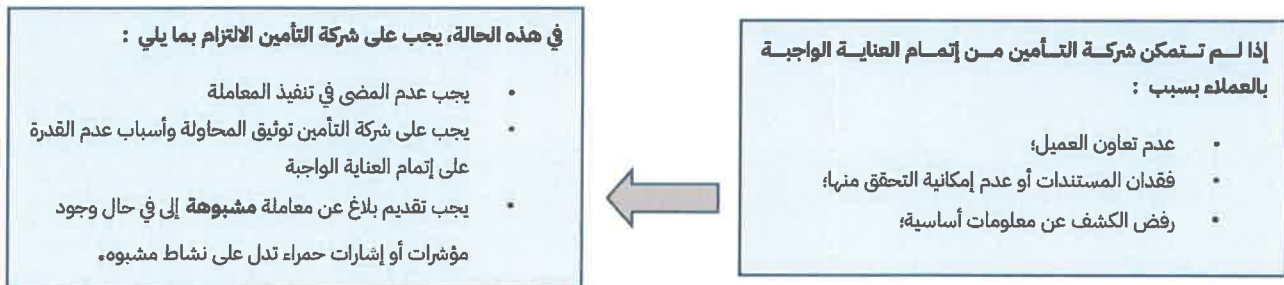
الخطوة 5: تحديد الغرض والطبيعة المقصودة لعلاقة العمل

يجب على شركات التأمين فهم ما يلي :

- الغرض من المعاملة والاستخدام المتوقع للمنتج من قبل العميل .
- مصدر الأموال، وعند الاقتضاء، مصدر الثروة .

كجزء من عملية العناية الواجبة بالعملاء، يجب على شركة التأمين الحصول على المعلومات التي تبررها مخاطر غسل الأموال أو تمويل الإرهاب أو تمويل الانتشار بشأن الطبيعة والغرض المقصود من علاقة العمل. يجب أن تكون هذه المعلومات كافية لتمكين شركات التأمين من مراقبة نشاط العميل ومعاملاته بفعالية، وضمان أن الحساب يعمل بما يتماشى مع الغرض المقصود والنشاط المتوقع للعميل، بحيث يمكن تحديد المعاملات غير العادية أو المشتبه بها. وتُعد هذه الخطوة بالغة الأهمية في المعاملات ذات القيمة العالية أو المخاطر المرتفعة، حيث يجب طلب وتوثيق معلومات إضافية.

الخطوة 6: ما الذي يجب القيام به عندما لا يمكن إتتمام العناية الواجبة بالعملاء



لملاحظة : عدم تعاون العميل بحد ذاته قد يُعتبر مؤشراً على احتمال وجود نشاط متعلق بغسل الأموال أو تمويل الإرهاب أو تمويل انتشار الأسلحة، ويجب التعامل معه كعامل خطر يستدعي تقييماً دقيقاً ومتابعة فورية وفق إجراءات الإبلاغ المعتمدة.





وحدة تنظيم التأمين
Insurance Regulatory Unit

جدول الملخص: متطلبات العناية الواجبة (CDD) لشركات التأمين

منطقة المتطلبات	الوصف	أمثلة / ملاحظات
تحديد الشخص الطبيعي	الاسم الكامل، العنوان، تاريخ الميلاد، الجنسية.	استخدام هوية رسمية تحتوي على صورة، بالإضافة إلى العنوان أو تاريخ الميلاد.
تحديد الكيان القانوني	الاسم، رقم التسجيل، العناوين، المديرون، المستفيدون الحقيقيون (بنسبة 25% أو أكثر)	الحصول على مستندات مصدقة أو رسمية.
وثائق التحقق	مصادر مستقلة وموثوقة.	سجل الشركات، المواقع الحكومية، النسخ المصدقة.
الملكية والسيطرة	فهم والتحقق ممن يسيطر على الكيان.	تطبيق نهج قائم على المخاطر للتحقق من المستفيد الحقيقي (UBO).
غرض العلاقة	تحديد سبب تعامل العميل مع شركة التأمين، والغرض المقصود من المنتج، وتقييم مصدر الأموال والثروة.	مهم بشكل خاص في المعاملات ذات القيمة العالية أو غير العادية.
عدم القدرة على استكمال إجراءات العناية الواجبة (CDD)	تعليق الخدمات والنظر في تقديم تقرير عن معاملة مشبوهة (STR) إذا تعذر إتمام إجراءات العناية الواجبة بالعميل (CDD) أو رفض العميل التعاون.	عدم التعاون = إشارة حمراء





العناية الواجبة المعززة بالعميل

في الحالات عالية المخاطر، يُطلب من شركات التأمين تنفيذ إجراءات العناية الواجبة المعززة بالعميل (EDD) وإجراءات المراقبة المستمرة لمعالجة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسليح. ووفقاً للنهج القائم على المخاطر، تتكون العناية الواجبة المعززة من تدابير إضافية تتخذها شركة التأمين لمعالجة أي عوامل خطر متزايدة تتعلق بالعميل. ويجب ملاحظة أن العناية الواجبة المعززة ليست بديلاً عن عملية العناية الواجبة بالعميل (CDD)، بل تُطبق بالإضافة إلى تدابير العناية الواجبة بالعميل. وتُفرض التدابير المعززة في حالات محددة، كما هو منصوص عليه في قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتعليمات، وكذلك عندما تقيم شركة التأمين أن مخاطر غسل الأموال أو تمويل الإرهاب أعلى .

مقى تكون العناية الواجبة المعززة مطلوبة؟

يجب تطبيق العناية الواجبة المعززة في الحالات التالية :

- العملاء أو المعاملات التي تشمل دولاً أو ولايات قضائية عالية المخاطر؛
- العملاء الذين تم تحديدهم كأشخاص معرضين سياسياً (PEPs)، أو المقربين أو أفراد عائلاتهم؛
- المعاملات المعقدة أو الكبيرة على نحو غير معتاد دون غرض اقتصادي أو قانوني واضح؛
- المنتجات أو قنوات التوزيع عالية المخاطر، بما في ذلك المعاملات التي تنطوي على مبالغ كبيرة من النقد؛
- عندما يكون مصدر الأموال أو الثروة غير واضح أو غير متسق مع ملف العميل .

تدابير العناية الواجبة المعززة للدول والمعاملات عالية المخاطر

عندما يكون العميل مرتبطاً بولاية قضائية أو معاملة عالية المخاطر، يجب على شركة التأمين اتخاذ الخطوات التالية :

- الحصول على معلومات إضافية عن العميل، بما في ذلك الغرض والطبيعة المتوقعة للعلاقة التجارية؛
- جمع أدلة مفصلة عن مصدر الأموال (SoF) ومصدر الثروة (SoW) ؛
- إجراء فحص للوسائط السلبية وتقييم المخاطر المرتبطة بالولاية القضائية؛
- الحصول على موافقة الإدارة العليا لإنشاء أو استمرار العلاقة؛
- تطبيق مراقبة معززة ومستمرة للعلاقة .



التدابير المعززة للأشخاص المعرضين سياسياً (PEPs)

بموجب المادة (5) من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، يجب على شركات التأمين تطبيق العناية الواجبة المعززة على الأشخاص المعرضين سياسياً الأجانب، وكذلك على الأشخاص المعرضين سياسياً المحليين عندما يتم تحديد أن مخاطر غسل الأموال أو تمويل الإرهاب مرتفعة. وتشمل فئة الأشخاص المعرضين سياسياً الأفراد الذين يشغلون أو شغلوا مناصب عامة رفيعة المستوى في الكويت أو خارجها، مثل رؤساء الدول، الوزراء، القضاة، السفراء، قادة الأحزاب السياسية، وكبار الضباط العسكريين. ويُطبق نظام الأشخاص المعرضين سياسياً في الكويت على كل من المحليين والأجانب، بالإضافة إلى أفراد عائلاتهم والمقربين منهم .



فيما يتعلق بالأشخاص المعرضين سياسياً، يجب على شركات التأمين :

- تنفيذ أنظمة لإدارة المخاطر لتحديد ما إذا كان العميل أو المستفيد الحقيقي شخصاً معرضاً سياسياً؛
- فحص العملاء باستخدام استبيانات داخلية وقواعد بيانات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب اليدوية أو الآلية؛
- إجراء فحوصات خلفية، بما في ذلك المراجعات عبر المصادر المفتوحة، أو الأدوات المدفوعة، أو قواعد بيانات الامتثال؛
- الحصول على موافقة الإدارة العليا لقبول أو استمرار العلاقة مع الشخص المعرض سياسياً؛
- التحقق من مصدر الأموال ومصدر الثروة باستخدام أدلة موثقة (مثل كشوف الحسابات البنكية، أو قوائم الرواتب، أو العقود)؛
- تطبيق مراقبة معززة لاكتشاف الأنماط غير المعتادة من المعاملات.

❗ **ملاحظة:** يجب تقييم حالة الشخص المعرض سياسياً عند بدء العلاقة مع العميل ومراجعتها بانتظام أثناء العلاقة التجارية. قد يساعد نموذج الإقرار الذاتي في عملية التعرف، لكنه لا يُعتبر كافياً بمفرده .

❗ **ملاحظة:** بالإضافة إلى الفحوصات المطلوبة لحالة الشخص المعرض سياسياً لحامل الوثيقة، والمستفيد الحقيقي عند الاقتضاء، والأطراف الأخرى ذات الصلة، يجب على شركة التأمين أيضاً اتخاذ تدابير معقولة لتحديد ما إذا كان المستفيدون من وثيقة التأمين على الحياة و/أو، عند الاقتضاء، المستفيد الحقيقي من المستفيد، أشخاصاً معرضين سياسياً (PEPs).

وفي حالة وجود مخاطر أعلى (يتم تقييمها مثلاً بناءً على العلاقة بين حامل الوثيقة والمستفيد الذي تم تحديده كشخص معرض سياسياً)، يجب إجراء تدقيق معزز على العلاقة التجارية بأكملها (وخاصة على مصدر الأموال) ويجب تنفيذ هذه التدابير في موعد أقصاه وقت صرف المنفعة، ويفضل تنفيذها بمجرد معرفة المستفيد وتحديد كشخص معرض سياسياً.

فهم الفرق بين مصدر الأموال ومصدر الثروة

الوصف	أمثلة
مصدر الأموال	الأصل المحدد للأموال المستخدمة في معاملة معينة. الراتب، القرض البنكي، بيع الممتلكات، إيرادات المعاملات التجارية.
مصدر الثروة	الأصل العام لإجمالي أصول العميل أو صافي ثروته على مدى الزمن. ملكية الشركات، الاستثمارات طويلة الأجل، الميراث، الممتلكات العقارية.

❗ **ملاحظة:** في الحالات عالية المخاطر، يجب التحقق من كلٍّ من مصدر الأموال ومصدر الثروة باستخدام المستندات المناسبة، كما يجب تسجيل النتائج وتقييمها بما يتوافق مع ملف العميل.



وحدة تنظيم التأمين
Insurance Regulatory Unit

ملخص التدابير الأساسية للعناية الواجبة المعززة (EDD)

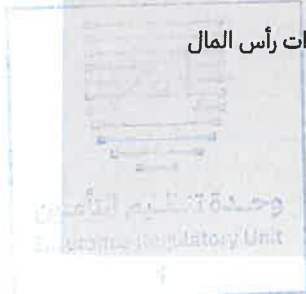
تطبيق	متطلبات العناية الواجبة المعززة (EDD)
الدول عالية المخاطر، والأشخاص المعرضون سياسياً (PEPs)، والمعاملات المعقدة أو الكبيرة	تحديد السيناريوهات عالية المخاطر
طبيعة العمل، النشاط المتوقع، المهنة	جمع معلومات إضافية عن العميل
استخدم الأدلة الوثائقية (مثل سجلات البنك، قسائم الرواتب، العقود، وثائق الميراث)	التحقق من مصدر الأموال ومصدر الثروة
نماذج التصريح الداخلي، قواعد البيانات الآلية، الفحوصات من المصادر المفتوحة	إجراء فحص الأشخاص المعرضين سياسياً (PEP) والتحقق من الخلفية
إلزامي قبل بدء العلاقة أو الاستمرار في العلاقات عالية المخاطر أو مع الأشخاص المعرضين سياسياً	الحصول على موافقة الإدارة العليا
تحديد التكرار والمعايير بناءً على مستوى المخاطر؛ الإبلاغ عن الأنشطة غير المعتادة أو المشبوهة	تطبيق المراقبة المعززة





أمثلة على الحالات التي تُفَعَّل إجراءات العناية الواجبة المعززة (EDD) لشركات التأمين

السيناريو	لماذا تُطلب إجراءات العناية الواجبة المعززة (EDD)	إجراءات العناية الواجبة المعززة التي يجب تطبيقها
العميل هو شخص معرض سياسيًا (PEP)	الأشخاص المعرضين سياسيًا (PEPs) يشكلون مخاطر أعلى في التورط في الفساد أو إساءة استخدام المنصب	- تحديد ما إذا كان العميل أو المستفيد الحقيقي شخصًا معرض سياسيًا - الحصول على موافقة الإدارة العليا قبل بدء العلاقة أو فتح الحساب . - التحقق من مصدر الثروة (مثل كشوف الرواتب أو مبيعات الأصول) - التحقق من مصدر الأموال المستخدمة في المعاملة .
العميل من دولة عالية المخاطر أو مرتبط بها (مثل دولة خاضعة للعقوبات أو مدرجة في قوائم مجموعة العمل المالي FATF)	الدول التي تمتلك ضوابط ضعيفة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة (AML/CFT) ترتبط بمخاطر أعلى تتعلق بغسل الأموال (ML) وتمويل الإرهاب (TF) وتمويل انتشار الأسلحة (PF)	- تطبيق مراقبة معززة ومستمرة على الأنشطة والمعاملات. - الحصول على معلومات إضافية عن هوية العميل، وخلفيته التجارية، والغرض من المعاملة - طلب توضيح وإثباتات مستندة للعلاقات مع الدولة - تعزيز مراقبة المعاملات
هيكل ملكية معقد مع وجود المستفيدين الحقيقيين غير معروفين	قد يحاول العملاء إخفاء هويتهم من خلال شركات وهمية	- تحديد جميع طبقات الملكية والتحقق من المالكين المستفيدين - طلب مستندات التسجيل التجاري والمخططات التنظيمية - إجراء فحوصات خلفية على المستفيدين الحقيقيين (UBOs)
يعرض العميل سلوكًا مريبًا أو يقوم بمعاملات لا تتوافق مع ملفه التعريفي	تشير المؤشرات السلوكية الحمراء إلى احتمال وجود نشاط غير مشروع	- طلب مبرر لهيكل الملكية المعقد - طلب توضيح إضافي - إجراء فحوصات خلفية مستقلة - التصعيد داخليًا للمراجعة
العميل شركة جديدة ليس لديها سجل سابق لكنها تقترح إجراء معاملة كبيرة	نقص الخلفية أو سجل التداول يزيد من حالة عدم اليقين	- تقديم تقرير عن معاملة مشبوهة (STR) إذا وُجدت أسباب معقولة للاشتباه - طلب رخصة تجارية وتسجيل ضريبي - التحقق من القدرة المالية (كشوفات بنكية، مستندات رأس المال)
مشاركة أطراف ثالثة في عملية الدفع دون سبب واضح	استخدام الأطراف الثالثة قد يكون وسيلة لإخفاء أنشطة غير مشروعة	- طلب مراجع من الشركاء أو الموردين - تحديد والتحقق من هوية الطرف الثالث - تأكيد العلاقة التجارية بين العميل والطرف الثالث - تقييم الغرض ومشروعية مشاركة الطرف الثالث





المتابعة المستمرة والإبلاغ عن العمليات المشبوهة

يجب على شركات التأمين أن تراقب باستمرار علاقات العملاء والمعاملات بعد عملية التعرف الأولية. تخدم المتابعة المستمرة غرضين أساسيين: أولاً، لضمان أن المعلومات والوثائق محدثة؛ وثانياً، لمراجعة المعاملات طوال فترة العلاقة بما يتماشى مع فهم الجهة لملف مخاطر العميل. ومن خلال مراقبة معاملات وأنشطة العملاء، يمكن لشركات التأمين أن:

(أ) تحدد السلوكيات أو المعاملات التي تنحرف عن النمط المعتاد، أو لا تتوافق مع ملف العميل، أو تتعارض مع ما هو متوقع عادة .

(ب) تكتشف الأنشطة المشبوهة التي قد تتطلب تقديم تقرير عن عملية مشبوهة (STR) إلى وحدة التحريات المالية .

(ت) تقييم ما إذا كان تقييم مخاطر العميل الأولي يحتاج إلى تحديث بناءً على معلومات جديدة أو نشاط غير معتاد .

تلتزم شركات التأمين بتحديد والإبلاغ عن العمليات المشبوهة كجزء من التزاماتها في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسليح ويجب أن تظل يقظة في اكتشاف مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل الانتشار المحتملة من خلال تنفيذ العناية الواجبة تجاه العملاء والتحقق من مصدر الأموال ومصدر الثروة، وتقييم أنماط المعاملات غير المعتادة التي قد تشير إلى نشاط غير مشروع .

إذا بدت معاملة ما مشبوهة، فإن المادتين (12) و(13) من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تلزمان الجهة بتقديم تقرير عن عملية مشبوهة إلى وحدة التحريات المالية ويجب تنفيذ هذه العملية على وجه السرعة (خلال يومين) وبشكل سري، مع ضمان عدم تنبيه العميل (حظر التنبيه) بشأن التقرير .

بالإضافة إلى ذلك، يجب على شركات التأمين الاحتفاظ بسجلات العمليات المشبوهة، بما في ذلك المستندات الداعمة، لتسهيل التحقيقات المحتملة. كما يُتوقع منها التعاون مع الجهات الرقابية، وتقديم معلومات إضافية عند الطلب، والبقاء على اطلاع على أنماط غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل الانتشار المستجدة من خلال التدريب المنتظم .

الالتزامات المتعلقة بالمتابعة المستمرة والإبلاغ عن العمليات المشبوهة تشمل :

المتابعة المستمرة للعملاء والمعاملات

بمجرد انضمام العميل، يجب على الجهة الاستمرار في متابعة العلاقة التجارية. ويتضمن ذلك :

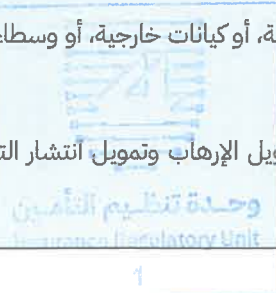
- إبقاء معلومات العميل محدثة (مثل وثائق الهوية، الوضع التجاري، الملكية)
- مراجعة ما إذا كانت معاملات العميل منطقية بناءً على ما هو معروف عنه .
- اكتشاف أي نشاط مشبوه قد يتطلب الإبلاغ عنه.





أمثلة على مؤشرات الاشتباه في قطاع التأمين

- دفع مبلغ "خصم" كبير على وثيقة تأمين حياة قائمة .
- عميل يرغب في سداد أقساط وثيقته التأمينية باستخدام مدفوعات من طرف ثالث .
- شراء وثيقة أو أكثر مرتبطة باستثمار بقسط واحد، ثم استردادها بعد فترة قصيرة .
- سداد أقساط وثيقة واحدة من مصادر مختلفة .
- دفع مبالغ زائدة على وثيقة، ثم طلب استرداد المبلغ الزائد .
- دفع أقساط كبيرة بشكل غير معتاد باستخدام شيكات أو حوالات مالية أو شيكات سياحية .
- تمرير المدفوعات عبر بنوك أجنبية .
- قيام العميل بإنهاء مبكر لمنتج التأمين على نفقته الخاصة .
- بدء عملية استرداد منتج التأمين بتحويل المبلغ المسترد إلى طرف ثالث .
- المعاملات لا تبدو متسقة مع وضع العميل ودخله، ولا يمكن للعميل تقديم تفسير معقول لمصدر الأموال .
- يظهر العميل عدم رغبة في التعاون في عملية اعرف عميلك (KYC) أو العناية الواجبة (CDD) ، مثل الإصرار على إخفاء هويته أو رفض تقديم مستندات التحقق .
- يطلب العميل منتج تأمين لا يبدو أن له أي غرض واضح .
- يتحمل العميل تكلفة عالية نتيجة طلبه إنهاء مبكر للمنتج .
- عدم وجود مبرر اقتصادي أو قانوني لطلب نوع المنتج أو الخدمة المطلوبة .
- لا يُبدي العميل اهتماماً خاصاً بالتغطية أو مزايا الوثيقة، بل يركز على شروط الإلغاء، أو إمكانية استخدام وسائل دفع غير معتادة (نقدًا أو أصولاً افتراضية)، أو إمكانية تغيير المستفيدين .
- لا يُظهر العميل اهتماماً بأداء الاستثمار في منتج التأمين الذي اشتراه، بل يُبدي اهتماماً كبيراً بشروط الاسترداد المبكر .
- بعد دفع قسط كبير لشراء وثيقة تأمين، يتقدم العميل بطلب قرض كبير أو يقوم بإلغاء الوثيقة خلال فترة قصيرة دون تقديم تفسير معقول .
- عادةً ما يدفع العميل أقساطه بمبالغ صغيرة ومنظمة، لكنه فجأة يطلب شراء وثيقة كبيرة بدفع القسط دفعة واحدة دون مبرر معقول .
- يتم تنظيم الصفقة بطريقة معقدة دون داعٍ (مثل إشراك أطراف ثالثة غير ذات صلة، أو كيانات خارجية، أو وسطاء متعددين)
- تأتي الأموال من دول ذات ضوابط ضعيفة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسليح أو خاضعة لعقوبات دولية.





إلملاحظة: إذا كان هناك أي أمر لا يتوافق مع السلوك المتوقع أو مع ملف العميل، يجب التحقيق بشكل أعمق وتقييم الحاجة إلى تحديث تصنيف مخاطر العميل أو تقديم تقرير عن عملية مشبوهة (STR).

الإبلاغ عن العمليات المشبوهة (STR)

وفقاً للمادة (12) من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، تلتزم شركات التأمين قانوناً بالإبلاغ عن أي معاملة تبدو مشبوهة أو قد تنطوي على غسل أموال أو تمويل إرهاب أو تمويل انتشار التسليح.

الخطوات الواجب اتباعها عند اكتشاف نشاط مشبوه

المسؤولية	ما يجب على شركات التأمين القيام به
تحديد النشاط المشبوه	مراقبة سلوك العميل بحثاً عن المدفوعات غير المعتادة، أو أنماط المعاملات غير المألوفة، أو المستندات غير المتسقة.
تقديم تقرير عن المعاملة المشبوهة (STR) على وجه السرعة	تقديم تقرير إلى وحدة التحريات المالية الكويتية (KwFIU) فور ظهور أي اشتباه.
تضمين التفاصيل الأساسية	ضمان أن يكون تقرير المعاملة المشبوهة (STR) دقيقاً وواضحاً، ويشمل جميع الحقائق ذات الصلة والمستندات الداعمة.
عدم تنبيه العميل	يُحظر إبلاغ العميل أو أي طرف آخر بأنه تم تقديم تقرير، إذ يُعد ذلك عملاً غير قانوني.
الاحتفاظ بالسجلات بشكل صحيح	الاحتفاظ بجميع المستندات والمراسلات وأسباب تقديم أو عدم تقديم تقرير المعاملة المشبوهة (STR).
الاحتفاظ بالسجلات لمدة خمس سنوات	يجب الاحتفاظ بجميع السجلات المتعلقة بتقارير المعاملات المشبوهة (STRs) لمدة لا تقل عن خمس سنوات.





المتابعة المستمرة وجدول سيناريوهات تقارير المعاملات المشبوهة (STR) - شركات التأمين

السيناريو	مثال	ما يجب البحث عنه	ما يجب القيام به
تختلف معاملات العميل عن ملفه المعروف	بدأ العميل في إجراء معاملات بأعداد ومبالغ منخفضة في البداية	زيادة مفاجئة في قيمة المعاملات أو في وتيرتها	اطلب من العميل توضيح سبب التغيير؛ تحقق من مصدر الأموال - أسأل عن أصل الأموال؛ حدّث تقييم المخاطر.
استخدام حسابات بنكية أجنبية لا علاقة لها بالعميل	يأتي الدفع من شركة أو حساب أجنبي لم يكن مرتبطًا بالعميل من قبل	معلومات البنك لا تتطابق مع الهوية أو السجلات السابقة	اطلب دليلًا على الاتصال.
رفض تقديم مصدر الأموال (SoF) أو مصدر الثروة (SoW) أو أي معلومات أخرى مطلوبة.	يتردد العميل أو يرفض شرح مصدر الأموال.	سلوك مراوغ أو تأخير في تقديم المستندات.	أوقف المعاملة؛ وثّق المشكلة؛ وقّدم تقريرًا عن المعاملة المشبوهة (STR) إذا استمرت المخاوف.
العميل مرتبط بدولة عالية المخاطر أو بشخص خاضع للعقوبات.	تتضمن المعاملة تدفقات مالية من وإلى دولة عالية المخاطر.	روابط مع ولايات قضائية خاضعة لعقوبات الأمم المتحدة أو لعقوبات محلية.	قم بفحص العميل والأطراف المقابلة؛ جعّد الأصول إذا لزم الأمر؛ وابلغ لجنة تنفيذ قرارات مجلس الأمن.
أخبار سلبية عن العميل (وسائل إعلام سلبية)	مقال إخباري يربط العميل بجرائم مالية أو فساد سياسي.	المعلومات العامة تتعارض مع الملف المُصرّح به.	أجرِ فحصًا أعمق؛ أعد تقييم مخاطر العميل؛ صدّد الحالة واعتبر تقديم تقرير عن المعاملة المشبوهة (STR).
محاولة إجراء معاملة من قبل شخص خاضع للعقوبات.	نظام الفحص يشير إلى أن العميل مدرج في قائمة تجميد الأصول التابعة للأمم المتحدة أو القائمة المحلية.	تطابق مع قائمة التعيينات.	لا تتابع الإجراء؛ جعّد الأموال إن كان ذلك مناسبًا؛ أبلغ فورًا لجنة الفصل السابع؛ لا تُفشي أي معلومات للطرف المعني.





العقوبات المالية المستهدفة

تلتزم شركات التأمين بتنفيذ تدابير العقوبات المالية المستهدفة وفقاً للالتزامات القانونية والتنظيمية. تُعد هذه التدابير ضرورية لمنع إساءة استخدام المعاملات في غسل الأموال أو تمويل الإرهاب أو تمويل انتشار الأسلحة. ولضمان الامتثال للمادة (35) من القرار الوزاري رقم 8 لسنة 2025 بشأن اللائحة التنفيذية للجنة الخاصة بتنفيذ قرارات مجلس الأمن الصادرة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة المتعلقة بمكافحة تمويل الإرهاب ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، يجب على شركات التأمين اتخاذ الإجراءات الأساسية التالية :

الفحص ومتابعة القوائم

- المراقبة المستمرة للتحديثات على القائمة الموحدة للعقوبات الصادرة عن الأمم المتحدة وتعاميم لجنة تنفيذ قرارات مجلس الأمن.
- التسجيل في نظام التنبيهات التلقائية الذي توفره لجنة تنفيذ قرارات مجلس الأمن واستخدامه للبقاء على اطلاع التعاميم الجديدة أو المحدثة .
- إجراء فحص دوري وفوري بعد أي تحديث لجميع العملاء، والمستفيدين الحقيقيين، والمعاملات، والعلاقات التجارية مقابل القوائم المحدثة .

تحديد وتجميد الأصول

- تحديد وتجميد أي أموال أو أصول أو موارد اقتصادية تخص الأشخاص أو الكيانات المدرجة على الفور .
- في حال تم العثور على تطابق أو اشتباه في ذلك، يجب الإبلاغ فوراً إلى وحدة تنظيم التأمين سواء كان الشخص عميلاً حالياً أو سابقاً أو يحاول إجراء معاملة .
- عدم المضي في المعاملة أو العلاقة حتى يتم تقييم الحالة من قبل الجهات المختصة .

السرية وحظر الإفصاح

- يُحظر بشكل صارم إبلاغ العميل أو المستفيد الحقيقي أو أي طرف ثالث بأنه سيتم أو قد يتم تطبيق إجراء تجميد .
- يُعد خرق هذا الالتزام مخالفة جسيمة وقد يؤدي إلى اتخاذ إجراءات قانونية بحق الجهة المخالفة .

الضوابط الداخلية والتعاون

- تطوير وتنفيذ سياسات وإجراءات داخلية تضمن الامتثال الكامل لالتزامات العقوبات المالية المستهدفة .
- الاحتفاظ بسجلات لجميع عمليات الفحص، والتطابقات، والتقارير المقدمة إلى اللجنة الخاصة .
- التعاون الكامل مع اللجنة الخاصة والسلطات الإشرافية أثناء عمليات التحقق والتفتيش .





وحدة تنظيم التأمين
Insurance Regulatory Unit

ملخص المسؤوليات الرئيسية

الاجراء	الوصف
التسجيل	الاشتراك في نظام التنبيهات التلقائي للجنة الخاصة لتلقي التحديثات الفورية.
فحص العملاء	استخدام أدوات فحص موثوقة لإجراء فحوصات منتظمة لجميع العملاء والمستفيدين الحقيقيين مقابل أحدث القوائم المعتمدة للتصنيفات.
تحديث الأنظمة الداخلية	ضمان تحديث الأنظمة الداخلية لتعكس أي تغييرات في التصنيفات.
تحديد وإبلاغ	في حال كان العميل أو المستفيد الحقيقي أو أي معاملة محاولة تتعلق بشخص أو جهة مدرجة في القوائم، يجب الإبلاغ فوراً إلى الجهة المختصة.
تجميد الأموال	يجب تطبيق التجميد فوراً دون إشعار مسبق، والامتناع عن إجراء أي معاملات تتعلق بالشخص أو الجهة المعنية.
تدريب الموظفين	ضمان أن يفهم الموظفون المعنيون التزامات تجميد الأصول المستهدفة (TFS) وكيفية تطبيقها بشكل صحيح.
حفظ السجلات	الاحتفاظ بسجلات مفصلة لجميع عمليات الفحص، والتطابقات، وجميع الاتصالات مع اللجنة الخاصة.

أمثلة محددة لشركات التأمين

سيناريو	الإجراء
يرغب أحد العملاء في شراء منتج تأمين على الحياة باستخدام أموال مرسلة من ولاية خاضعة للعقوبات.	تحقق من هوية المرسل. إذا تبين أنه مطابق لشخص أو دولة مُدرجة، فقم بتجميد المعاملة وأبلغ اللجنة الخاصة.
أدرج أحد العملاء القدامى في قائمة الأمم المتحدة أو قائمة اللجنة الخاصة.	جمّد فوراً جميع الأصول والموارد الاقتصادية المرتبطة بالشخص المُدرج، سواء كانت مملوكة له أو محتفظةً بها أو خاضعة لسيطرته، وأبلغ اللجنة الخاصة. لا تُخطر العميل.
يحاول أحد أفراد العائلة إجراء دفعة نيابةً عن العميل، ويظهر اسمه في وسائل إعلام سلبية أو في تنبيهات تتعلق بالعقوبات.	تحقق من الطرف الثالث. إذا تبين وجود تطابق، فأبلغ الجهات المختصة وجمّد أي معاملة مُحاولَة.



حفظ السجلات

وفقاً للمادة 11 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والالتزامات التنظيمية، يجب على شركات التأمين الاحتفاظ بسجلات شاملة لمدة لا تقل عن عشر سنوات. ينطبق ذلك على كل من علاقات العمل والمعاملات العرضية، ويشمل العناية الواجبة بالعمل (CDD)، والعناية الواجبة المعززة (EDD)، وتقييم مخاطر الأعمال، وجميع الأنشطة ذات الصلة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. إن حفظ السجلات بشكل كافٍ مهم جداً للحفاظ على مسار التدقيق، مما يمكن أن يساعد في أي تحقيق يتعلق بغسل الأموال أو تمويل الإرهاب أو تمويل انتشار الأسلحة.

الغرض من حفظ السجلات

يتيح الاحتفاظ بسجلات دقيقة وكاملة لشركات التأمين ما يلي :

- إثبات الامتثال لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل الانتشار أمام وحدة تنظيم التأمين .
- دعم التحقيقات في غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل الانتشار من قبل السلطات المختصة .
- تسهيل المراجعات الإشرافية .
- اكتشاف مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل الانتشار والتخفيف منها من خلال المراقبة والمتابعة .

أمثلة على أنواع السجلات الواجب الاحتفاظ بها

الفئة	ما يجب الاحتفاظ به
تحديد هوية العميل والتحقق منها	- مستندات الهوية (جواز السفر، بطاقة الهوية، إثبات العنوان) - سجلات التحقق - معلومات المالك المستفيد - نتائج فحص الأشخاص السياسيين البارزين والعقوبات - ملاحظات أو مستندات تتعلق بالأخبار السلبية أو التناقضات
ملفات نموذج اعرف عميلك	- سجلات البحث عبر الإنترنت - مستندات تقييم وتصنيف مخاطر العميل - المعلومات أو المبررات المقدمة من العميل - سجلات الفحص ونتائجه
تقييم مخاطر الأعمال	- التعديلات على تقييم المخاطر كجزء من عملية المراجعة والمتابعة وأي معلومات أساسية ذات صلة:
توثيق العناية الواجبة المعززة (للعامل ذوي المخاطر العالية)	- جميع المستندات التي تم جمعها للتحقق من مصدر الأموال ومصدر الثروة - المبررات لتصنيف العميل عالي المخاطر - موافقات الإدارة العليا



- تقييم المخاطر والأساس المنطقي للقرارات - تفاصيل الدفعات، الإيداعات، تفاصيل السحب، التدفقات، وتفاصيل السياسات - طريقة الدفع (مثل طرق الدفع غير القابلة للتتبع) - تواريخ وقيم المعاملات - أي أطراف ثالثة مشاركة	سجلات المعاملات
- التقارير المرفوعة إلى وحدة التحريات المالية (KwFIU) - المذكرات الداخلية أو تحليلات المخاطر - الملاحظات أو التعليقات الواردة من وحدة التحريات المالية (KwFIU) بشأن التقارير المرفوعة، بالإضافة إلى أي ملاحظات أو سجلات تتعلق بأي إجراءات تم اتخاذها من قبل الوحدة أو مطلوبة منها - السجلات التي توضح كيفية تحديد الاشتباه، بما في ذلك التوصيات التحليلية، وسجلات القرارات، وجميع المراسلات ذات الصلة	المعاملات المشبوهة
- ملاحظات حول الأنشطة المشبوهة التي تم النظر فيها ولكن لم يتم الإبلاغ عنها - سبب عدم تقديم تقرير المعاملة المشبوهة (مثل: عدم كفاية الأدلة)	الأنشطة المشبوهة غير المبلغ عنها
- سجلات الحضور - محتوى التدريب المقدم للموظفين - تواريخ ومواضيع جلسات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل	سجلات التدريب
- المراسلات مع الجهات الرقابية أو اللجنة الخاصة - سجلات الاستفسارات أو إجراءات المتابعة	التواصل مع الجهات المختصة
- سجلات العناية الواجبة الجارية - سجلات المراقبة - المراجعات أو التحديثات لتصنيف مخاطر العملاء - مراجعة وتحليل المعاملات والمراسلات ذات الصلة	المتابعة والمراجعات
- سجلات المناقشات والقرارات المتخذة من قبل الإدارة العليا، بما في ذلك كيفية تنفيذ متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، وتقييم فعالية برامج الامتثال، وأي مسائل تتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تظهر على أساس مستمر	محاضر اجتماعات الإدارة العليا





وحدة تنظيم التأمين
Insurance Regulatory Unit

المسؤوليات الرئيسية لشركات التأمين

يجب على شركات التأمين :

- توثيق كل خطوة من خطوات العناية الواجبة والعناية الواجبة المعززة، بما في ذلك أساس القرارات المتخذة .
- الاحتفاظ بجميع الوثائق ذات الصلة في صيغ منظمة وسهلة الاسترجاع .
- تحديث السجلات بانتظام، خاصة عند حدوث تغييرات في سلوك العميل أو العلاقة التجارية أو ملف المخاطر .
- ضمان توفر السجلات للتفتيش من قبل وحدة تنظيم التأمين .
- الاحتفاظ بالسجلات لمدة لا تقل عن 10 سنوات.

التدريب

يُعد الموظفون المدربون تدريبًا جيدًا واليقظون تجاه مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل التي تواجه قطاع التأمين على الحياة وغيره من قطاعات التأمين المرتبطة بالاستثمار عنصرًا راقبًا بالغ الأهمية لشركات التأمين في الكشف عن هذه المخاطر ومنعها .

لذلك، يجب على شركات التأمين أن تضمن أن موظفيها لديهم فهم واضح لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل الانتشار التي تتعرض لها الجهة، وأن يكونوا قادرين على ممارسة الحكم السليم سواء عند الالتزام بتدابير التخفيف من هذه المخاطر الخاصة بالجهة أو عند تحديد المعاملات المشبوهة .

وفقًا للمادة (10) من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، يجب على شركات التأمين أن تضمن حصول جميع الموظفين المعنيين، وخاصة أولئك المشاركين في التعامل مع العملاء أو وظائف الامتثال أو معالجة المعاملات، على تدريب منظم في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل الانتشار، بما يتناسب مع مهامهم الوظيفية ومستوى تعرضهم للمخاطر.

يجب أن يُصمَّم التدريب من أجل :

- زيادة الوعي بمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل الخاصة بقطاع التأمين؛
- تعزيز فهم السياسات والإجراءات الداخلية الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل الانتشار؛
- أن يكون موجَّهًا وفقًا للدور الذي يؤديه كل موظف على حدة؛
- أن يتضمن تدريبًا متقدمًا للموظفين الذين يشغلون أدوارًا رئيسية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل الانتشار داخل الجهة، مثل مراقب الالتزام والإدارة العليا ومجلس الإدارة المسؤول عن الإشراف على هذه المجالات؛
- تزويد الموظفين بالمهارات العملية اللازمة لتطبيق التدابير القائمة على المخاطر في مهامهم اليومية؛
- تعزيز الالتزام بالمتطلبات القانونية والتنظيمية المنصوص عليها في قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وأي قرارات ذات الصلة.
- ترسيخ ثقافة الامتثال داخل المؤسسة.





محتوى التدريب: المواضيع الأساسية

موضوع التدريب	الوصف
مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل في قطاع التأمين	- الأنماط الشائعة والأمثلة على الحالات (مثل: الإلغاءات المبكرة لوثائق التأمين، الأقساط العالية و/أو الزيادات الكبيرة في الأقساط، ومصادر الأموال المشبوهة المستخدمة لشراء الوثيقة) - نقاط الضعف الخاصة بالقطاع (مثل: إخفاء هوية العملاء، إمكانية استخدام منتجات التأمين كوسيلة للاستثمار أو الإيداع، حجم وسرعة المعاملات، وطول مدة العقود) - نتائج تقييم المخاطر الوطني وتقييم المخاطر القطاعي وأي تقييمات موضوعية أخرى أجرتها الجهات المختصة.
العناية الواجبة بالعميل	- الحالات التي يُطلب فيها تطبيق العناية الواجبة بالعميل (مثل وليس الحصر: الاشتباه في غسل الأموال أو تمويل الإرهاب أو تمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل، أو عند إنشاء علاقات عمل جديدة) - بيانات التعريف والمستندات المطلوبة للأفراد والكيانات القانونية . - طرق التحقق وحفظ السجلات.
الأشخاص المعرضون سياسياً (PEPs)	- فهم من يُعتبر من الأشخاص المعرضين سياسياً (محلي، أجنبي، مسؤولون في المنظمات الدولية) - إجراءات الفحص - عملية الإبلاغ والموافقة على انضمام الأشخاص المعرضين سياسياً
العناية الواجبة المعززة	- متى وكيفية تطبيق العناية الواجبة المعززة (EDD) على العملاء ذوي المخاطر العالية (مثل الولايات القضائية عالية المخاطر، المعاملات النقدية الكبيرة، الهياكل الملكية المعقدة) - توثيق مصدر الأموال ومصدر الثروة - دور الإدارة العليا في الموافقة على العلاقات ذات المخاطر العالية
الأنشطة المشبوهة والمؤشرات التحذيرية	- كيفية تحديد المؤشرات التحذيرية (مثل المعاملات مع أطراف ثالثة، أو الملفات التعريفية غير المتسقة للعملاء، أو طرق الدفع غير المعتادة) - الخطوات الواجب اتخاذها عند تحديد نشاط مشبوه - تقديم تقرير عن المعاملات المشبوهة (STR) إلى وحدة التحريات العالية الكويتية - حظر إفشاء المعلومات ("التنبيه") أو *tipping-off*



منهجية التدريب وتواتره

- يجب أن يكون التدريب مصممًا وفقًا لأدوار الموظفين (مثل موظفي المبيعات في الخطوط الأمامية، وموظفي الامتثال، والتمويل والمحاسبة)
 - يجب استخدام مزيج من الجلسات الحضورية، والندوات الافتراضية عبر الإنترنت، والوحدات التعليمية الإلكترونية، والدراسات العملية للحالات .
 - يجب تقديم التدريب عند التحاق الموظف بالعمل، كما يجب تجديده مرة واحدة على الأقل سنويًا أو بشكل أكثر تكرارًا لضمان استمرارية ملاءمته للمنشأة. على سبيل المثال، في حال وجود :
 - تحديثات تنظيمية
 - تغييرات في الإجراءات الداخلية
 - اتصالات ذات صلة من وحدة تنظيم التأمين
 - مخاطر قطاعية كبيرة تم تحديدها من قبل وحدة تنظيم التأمين
- يجب على شركات التأمين الاحتفاظ بسجلات التدريب وسجلات الحضور، والتي يجب أن تتضمن :
- تاريخ التدريب
 - المواضيع التي تم تناولها
 - أسماء وأدوار المشاركين
 - طريقة التدريب (مثل حضوري، عبر الإنترنت)
 - تفاصيل المدرب أو الجهة المقدمة للتدريب

يجب الاحتفاظ بهذه السجلات لمدة لا تقل عن عشر سنوات، وأن تكون متاحة أثناء عمليات التفتيش أو التدقيق الإشرافي .

إجراءات الفحص

يجب على شركات التأمين أيضًا وضع إجراءات فحص لضمان توظيف موظفين أكفاء وذوي مهارات مناسبة. وتشمل هذه الإجراءات ما يلي :

- التحقق من الخلفية المهنية وسجل التوظيف
- الفحص مقابل قوائم العقوبات

بالإضافة إلى ذلك، يجب على شركات التأمين مراقبة وجود أي تضارب في المصالح أو مؤشرات محتملة على أنشطة مشبوهة من قبل الموظفين على أساس مستمر، مثل الموظف المرتبط بعدد غير عادي من المعاملات أو الذي يظهر نمط حياة لا يتناسب مع راتبه، مما قد يشير إلى تلقيه رشاي على سبيل المثال.

